

تتولى الأمانة العامة للحكومة في إطار التنسيق القانوني لنشاطات الحكومة الإشراف على الإعداد النهائي للنصوص التشريعية والتنظيمية المقترحة من طرف القطاعات الوزارية المختلفة قبل تقديمها لتوقيع السلطات المؤهلة بذلك أو إرسالها حسب الحالة إلى مؤسسات المصادقة أو المراقبة.

ولقد تميز النشاط القانوني للأمانة العامة للحكومة خلال سنة 2007، في إطار صلاحياتها في ميدان تنسيق النشاط القانوني للحكومة و مراقبة مطابقة النصوص المقترحة، خلال سنة 2007، بدراسة ونشر 1858 نصا تشريعيا وتنظيميا منها 871 قرارا فرديا.

ويُفصل عدد هذه النصوص وكذا أهم نشاطات الأمانة العامة للحكومة لسنة 2007، ضمن هذا التقرير والجدول المرفق به وذلك حسب كل قطاع.